

دور التخصص المهني والمراجعة المشتركة في تخفيض مخاطر أعمال العميل لترشيد قرار منح الائتمان^(١)

أ. سناء محمد محمد حسن المدرس المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة أسيوط	د. شريف شفيق يني مدرس المحاسبة والمراجعة المتفرغ كلية التجارة - جامعة أسيوط	أ.م.د. أحمد محمد الشمير سيد عمر أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ كلية التجارة جامعة أسيوط رئيس قسم المحاسبة والمراجعة الأسبق
--	---	---

ملخص البحث :

يعد الإقراض من أهم المصادر التي تحصل من خلالها المنشآت على التمويل اللازم لممارسة نشاطها ، وبالطبع ترغب البنوك في تقليل مخاطر الإقراض لتلك المنشآت هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تتعرض المنشآت للكثير من الضغوط لتحسين موثوقية المعلومات التي تفصح عنها في ظل مخاطر الأعمال ؛ لذا زاد الاهتمام بدور مراقب الحسابات في تدعيم تلك الثقة .

لذلك يسعى الباحث - في هذا البحث- نحو تقديم أليات تدعم مراقب الحسابات وتساعد على التغلب على الصعوبات التي تواجهه عند تقييمه لمخاطر أعمال العميل ، بهدف تخفيض تلك المخاطر لترشيد قرار منح الائتمان .

الإطار العام للبحث :

مقدمة:

ألقت الأزمات المالية العالمية بظلالها على القطاعات الاقتصادية عامة ، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص^(٢) ، وذلك بسبب تعاضم قيمة القروض المتعثرة ، وقد انعكس آثار ذلك على نمط السياسات الائتمانية التي تتبعها إدارات البنوك ، وذلك تحسباً لمخاطر عدم قدرة العملاء على السداد ، وقد غلب على تلك السياسات الائتمانية نمط السياسات المتحفظة لاتخاذ قرارات الإقراض ، وذلك بخلاف النمط الذي كان سائداً قبل تلك الأزمة ، حيث كانت تلك البنوك تمارس سياسات ائتمانية أقل تحفظاً ، ومن هنا كان لابد من

(١) بحث مستخلص من رسالة علمية تحت الإعداد للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة بعنوان "إطار مقترح لتخفيض

مخاطر أعمال العميل : بالتطبيق على قطاع البنوك" - كلية التجارة - جامعة أسيوط .

(٢) ليث أكرم القضاة ، أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية

الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ١٣ ، العدد ٤ ، ٢٠١٧ ، ص ص ٤٩٧ : ٥٢٩ .

وجود آلية مناسبة للتعامل مع تلك المخاطر، ولتحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في كافة الضوابط التي تحكم عمليات منح الائتمان من قبل البنوك. فلم يعد من السهل اتخاذ قرار منح الائتمان لأي عميل إلا بعد إجراء دراسة دقيقة وتقييم مختلف درجات المخاطر التي قد يتعرض لها العميل طالب الائتمان.

ونظرًا إلى أن منح الائتمان المصرفي يعد عملاً تجاريًا بالدرجة الأولى، وأن البنوك والمؤسسات المالية تسعى إلى تحقيق الربح وتعظيمه من جراء هذا الائتمان، لذا فإن قرار منح الائتمان المصرفي يخضع للعديد من العوامل والاعتبارات التي تؤثر على هذا القرار، منها ما هو خاضع لقرارات حكومية ورقابية، ومنها ما يتعلق بخصائص البنك، وأخرى تتعلق بالعميل طالب الائتمان.

وتتعدد العوامل التي تعتمد عليها الجهات البنكية المانحة للقروض للشركات المساهمة التي تطلب هذه القروض، ورغم تعدد مصادر البنوك في تجميع المعلومات عن الجهات المقترضة إلا أن القوائم المالية للعميل طالب الائتمان تأتي في المرتبة الأولى من تلك العوامل، حيث أكدت الدراسات المرتبطة بهذا المجال على أهمية القوائم المالية للمقرضين كأداة رقابية بعد منح القرض، وذلك للأسباب الآتية: (3)

- أن الرقابة على القوائم المالية للمقترض تسهم في تخفيض دوافعه للاستثمار في أنشطة تتسم بارتفاع درجة المخاطرة.

- في حالة ظهور مؤشرات سلبية فإن القوائم المالية توفر للمقرضين معلومات حول ما إذا كانت تلك المؤشرات تنشأ بسبب مشكلات عارضة وتتطلب بعض المرونة أم أنها مشكلات خطيرة تستدعي استرداد القرض.

- في حالة التخلف عن السداد يستطيع المقرض التصرف في الضمانات، وتسهم القوائم المالية في توفير معلومات ملائمة حول تلك الضمانات وتحد من التقييم الخاطئ لها.

وبالتالي تظهر أهمية الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للمنشآت طالبة الائتمان لتأثيرها على القرارات التي يتخذها مانحو الائتمان. وتساهم مراجعة القوائم المالية السنوية في دعم تلك الثقة، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية - وذلك من وجهة نظر أصحاب المصالح - من خلال إبداء مراقب الحسابات لرأيه الفني المحايد - وهو ناتج عملية المراجعة - وتوفير تأكيد معقول بشأن تأكيدات الإدارة ذات الصلة بالقوائم المالية وإيضاحتها المتممة، مما يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية على هذه المعلومات، ومن ثم زيادة درجة إمكانية اعتماد أصحاب المصالح عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويؤدي تقرير مراقب الحسابات دوراً محورياً في هذا الخصوص ويعد من ضمن العوامل التي تلجأ إليها الجهات البنكية وذلك للتأكد من جدارة العميل في الحصول على قرض، حيث أن هناك أهمية لرأي مراقب الحسابات في علاقته بشروط القرض من خلال تقديمه لمعلومات خاصة عن خطر الإقراض، الملاءة المالية للمقترضين، ومن ثم فإن الآراء غير الملائمة مثل التقرير النظيف المصحوب بفقرة عدم

(3) Minnis, M., & Sutherland, A. (2017). Financial statements as monitoring mechanisms: Evidence from small commercial loans. *Journal of Accounting Research*, 55(1), 197-233.

الاستمرارية تعد ملائمة وذات محتوى إعلامي بالنسبة للمقرضين ، إذا ما كانت قادرة على توصيل الحكم المهني لمراقب الحسابات عن الخسائر المحتملة أو مخاطر عدم القدرة على السداد ؛ حيث في مثل هذه الحالة يستطيع المقرضون دمج محتوى تقرير مراقب الحسابات في عقود الدين. (٤)

وقد توصلت دراسة Gyau et al ٢٠١٦ (٥) أن مبلغ القرض يكون أكبر في حالة ما إذا كان طلب القرض مصحوباً بقوائم مالية تم مراجعتها بالمقارنة في حالة ما إذا كان مصحوباً بقوائم مالية لم يتم مراجعتها. كما توصلت دراسة Chen et al ٢٠١٦ (٦) إلى أن إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن عدم التأكد من استمرارية الشركة يؤدي إلى تخفيض المقرضين لمدة استحقاق القرض وتخفيض مبلغ القرض وطلب ضمانات أكبر للقروض ، بالإضافة إلى زيادة أسعار الفائدة ، كما أشارت تلك الدراسة أن رأي مراقب الحسابات له تأثير على تكلفة الاقتراض فالبنوك تسهل من شروط الإقراض كلما كانت الشركة تعتمد على مراقب حسابات ذو جودة وكلما كان رأيه نظيف ، كما ان البنوك تعتبر القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات متخصص في قطاع العمل أكثر قيمة ومصادقية.

و أشارت دراسة Al-Hadi ٢٠١٧ (٧) إلى اهتمام المقرضين بشكل أساسي بجودة عملية المراجعة ، فالمعلومات المالية الموثوق فيها وذات الشفافية العالية صادرة عن جودة مراجعة عالية تساعد الدائنين على التنبؤ بشكل أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية للمقرضين ، وتقليل مخاطر المعلومات عن طريق الحد من عدم التأكد بشأن تلك التدفقات وبالتالي تخفيض تكلفة الديون .

مشكلة البحث:

لقد ترتب على الانهيارات والأزمات المالية في كثير من دول العالم تحمل مراقبي الحسابات جزءاً كبيراً من المسؤولية باتهامهم بعدم القدرة على أداء واجباتهم المهنية بأسلوب يتماشى مع مبادئ ومعايير المراجعة ، والالتزام بأداب وسلوك المهنة ، مما أدى إلى اهتزاز صورة مراقبي الحسابات ، وانتشار سمعة سيئة عن مكاتب المراجعة والمحاسبة ومراقبي الحسابات في العالم ، مثلما حدث لمكتب المراجعة آرثر أندرسون وهو واحد من المكاتب الأربعة الكبار ، والذي كان يقوم بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركتي

(٤) حنان محمد إسماعيل يوسف ، أثر المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار منح الائتمان ، دراسة تجريبية ، *مجلة المحاسبة والمراجعة* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٩ : ١٩٦ .

(٥) Gyau, E.K., Owusu, F., & Amaning, N. (2016). The effect of audit report on investments and lending decisions in Ghana. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 4(4), 18–24.

(٦) Chen, P. F., He, S., Ma, Z., & Stice, D. (2016). The information role of audit opinions in debt contracting. *Journal of Accounting and Economics*, 61(1), 121–144.

(٧) Al- Hadi, A., Habib, A., Al- Yahyaee, K., & Eulaiwi, B. (2017). Joint audit, political connections and cost of debt capital. *International Journal of Auditing*, 21(3), 249–270.

WorldCom, Enron ، وعلى أثر ذلك اختفى اسم مكتب المراجعة آرثر أندرسون من السوق المهنية. وللتغلب على هذه المشاكل التي واجهت مكاتب المراجعة ، ولتحقيق رغبات مستخدمي القوائم المالية ، سعت المنظمات المهنية منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي لتطوير أغلب إجراءات وأساليب عملية المراجعة ، وذلك من خلال الاستفادة من الأخطاء التي أفرزتها حالات الفشل في عمليات المراجعة ، وكذلك بدأ التركيز على المخاطر التي يواجهها العميل بجانب التركيز على فحص أرصدة وحسابات التقارير المالية ، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى فرق العمل الخاصة بأداء الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بفهم مخاطر أعمال العميل ، وكان نتاجاً عن ذلك استخدام مدخل جديد في عملية المراجعة في نهاية تسعينيات القرن الماضي ، والذي يجمع ما بين فكر المراجعة ، والفهم والإدراك العميق لطبيعة وكيفية أداء المنشآت لأنشطتها المختلفة ، وهو مدخل مخاطر أعمال العميل^(٨) ، وذلك بهدف أن تشمل عملية المراجعة كافة الظروف ، أو الأحداث "المخاطر" المحيطة بعميل مكتب المراجعة ومدى تأثيرها على التقارير المالية، مما قد يؤدي إلى التقليل من احتمالات حدوث أي حالات فشل لعملية المراجعة مستقبلاً.

إن مدخل مخاطر أعمال العميل يهدف إلى توسيع تركيز مراقب الحسابات ، وذلك من خلال التحول من التركيز على مخاطر المراجعة فقط إلى التركيز على مخاطر أعمال العميل بجانب مخاطر المراجعة.

وتتمثل أهمية مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في أنها^(٩):

- توجه عملية المراجعة نحو المراكز والأنشطة العالية المخاطر.
- تحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال اعتماد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على مخرجات عملية المراجعة .
- تساعد في تحديد مواطن الضعف والقوة للعميل .
- تحقق قيمة مضافة للعميل محل المراجعة .
- يضيف مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال قيمة لعملية المراجعة من خلال تصور أوسع للمخاطر التي تهدد تحقيق المنشأة لأهدافها وتنفيذ استراتيجياتها .
- وبناء على هذه الأسباب ، فقد كان من الضروري التوجه نحو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال .

(٨) زكي محمد مبارك عويض، تحليل مخاطر نشاط العميل كمدخل لعملية المراجعة مع دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٢ م .

(٩) محمد متولي محمد إبراهيم ، الأبعاد المتعددة لتقييم مراقبي الحسابات العوامل المرتبطة بمخاطر التعاقد على قرار قبول العميل وانعكاساتها على تخطيط أعمال المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠٩

وامتداداً لسعي الدراسات في تبيان العلاقة بين مدخل مخاطر أعمال العميل في عملية المراجعة ومستوى التحريفات الهامة في التقارير المالية ، وأن هذا المدخل يساعد مراقب الحسابات على تحديد التحريفات الهامة بالتقارير المالية بشكل أكثر فعالية من مدخل مخاطر المراجعة^(١٠).

وفي ضوء اهتمام العديد من الشركات بعملية التمويل الخارجي ، بل وصعوبة اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي من قبل الجهات المختصة - خاصة في ظل ارتفاع مخاطر أعمال العميل - واهتمام مانحي الائتمان بتقرير مراقب الحسابات وأهميته في ترشيد القرار الائتماني ، حيث يرتبط هذا التقرير بأعمال العميل نفسه ، والذي بناءً عليه يتم منحه الائتمان من عدمه ، وانطلاقاً من حرص متخذي قرار منح الائتمان المصرفي بالبنوك على اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة ، من هنا تنشأ مشكلة البحث من تلك الموثوقية في تقرير مراقب الحسابات بما يجعل هذا التقرير ملائم لمنح الائتمان لأنه ليس من المتوقع أن تحظى جميع التقارير التي يقدمها مراقبي الحسابات بنفس الدرجة من الثقة لدى الجهات البنكية، وذلك لاختلاف ما يتمتع به مراقبو الحسابات من خصائص تدعم أو لا تدعم هذه التقارير وبالتالي كان لابد من البحث عن الصفات التي لابد أن يتسم بها مراقبي الحسابات في سعيهم لخفض مخاطر أعمال عميلهم تجاه الجهات البنكية للحصول على الائتمان ، وبمراجعة العديد من الدراسات السابقة^(١١) وجد أن هناك عدد من الآليات التي يتسم بها مراقب الحسابات لخفض مخاطر المراجعة وبالتالي من الممكن الاعتماد على هذه الآليات نفسها بالإضافة إلى آليات أخرى لخفض مخاطر أعمال العميل لدى الجهات البنكية وهذه الآليات تشمل:

- التخصص المهني.

- المراجعة المشتركة .

وبناءً على ما سبق .. ونظراً لأهمية مخاطر أعمال العميل ، بالإضافة التي تقدمها الدراسة الحالية هي جمعها بين هذه الآليات والبحث عن تأثيرها على خفض مخاطر أعمال العميل لدى الجهات البنكية لترشيد قرار منح الائتمان ، حيث أن الجمع بين هذه الآليات لم يتم استخدامه من قبل في أي دراسة لمعرفة

(12) Schultz Jr, J. J., Bierstaker, J. L., & O'Donnell, E. (2010). Integrating business risk into auditor judgment about the risk of material misstatement: The influence of a strategic-systems-audit approach. *Accounting, Organizations and Society*, 35(2), 238-251.

(١١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- صافيناز نجاتي إبراهيم عبد العليم ، أثر مدخل المراجعة الثنائية والمراجعة المشتركة على مخاطر المراجعة ، *مجلة الدراسات المالية والتجارية* ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٧٣:٤٩.
- علي محمد موسى ، مصطفى ساس فتوحة، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة ، *المجلة الجامعة* ، العدد الثامن عشر ، المجلد الأول ، ٢٠١٦ ، ص ص ٩١:١٢٠.
- سهيل أبو ميالة ، سعيد زبانية ، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٥٢٠ ، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات* ، العدد ٣١ ، الجزء الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ص ٢٧٩:٣١٤.

مدى أثره على خفض مخاطر العميل ومن هنا تكون إضافة هذه الدراسة كما سبق القول بأجملها بين تأثير العديد من المتغيرات على خفض مخاطر أعمال العميل لترشيد قرار منح الائتمان .

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الهدف الآتي :

- ١- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كفئات مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل .

فروض البحث :

يهتم البحث بدراسة آراء أطراف عملية الائتمان (إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ، العملاء ، مراقبو الحسابات) بخصوص آراء هذه الأطراف ، بشأن الآليات المقترحة ، لتخفيض مخاطر أعمال العميل ... ولذا يحاول البحث في الجزء التطبيقي منه الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ١- هل توجد فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كفئات مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل ؟

وقد تمت صياغة هذه التساؤلات في شكل فرض قابلة للاختبار الإحصائي ، وذلك في صورة فرض العدم على النحو التالي :

- ١- لا توجد فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كفئات مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل .

أهمية البحث :

بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمات مصرفية وأزمات في المديونية التي امتد أثرها إلى مختلف بلدان العالم ، ظهرت أهمية الحيلة والحذر في عمليات منح الائتمان كنقطة ارتكاز في اتخاذ القرار المصرفي بهدف تقليل مخاطر الائتمان إلى أدنى المستويات.

ومن هنا تنبع أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على مخاطر أعمال العميل - طالب الائتمان - وأهميتها في ترشيد القرار الائتماني.

وتبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

(أ) **الأهمية الميدانية :** وتتمثل بالنتائج التي يمكن لهذه الدراسة أن تقدمها للبنوك موضوع البحث ، وذلك من خلال توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك ، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك ، حيث أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية.

(ب) **الأهمية الموضوعية :** وتتمثل بمتغيرات الدراسة والمتمثلة بالتخصص المهني ، المراجعة المشتركة .

إذ تتال هذه الموضوعات أهمية كبيرة من قبل الاكاديميين والمهنيين على حد سواء ، وإمكانية الربط بينهما .
(ج) أهمية القطاع : يعد قطاع البنوك من القطاعات الهامة والمؤثرة في الإقتصاد العالمي حيث يعتبر قطاع البنوك في الوقت الحاضر عماد الإقتصاد لجميع دول العالم .

منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث واختبار الفرض التي يتضمنه يتم الاعتماد على كل من أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية ، وذلك كما يلي :

الدراسة النظرية :

وتستهدف الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث وتصميم قائمة الاستقصاء التي يتضمنها ، ويتم ذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية المتصلة بموضوع البحث، وبالإضافة إلى ذلك يتم الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، والتي يتم إجراؤها سواء في مصر أو في الخارج.

الدراسة الميدانية :

بالإضافة إلى الدراسة النظرية ، ولغرض جمع البيانات اللازمة لاستكمال البحث واختبار صحة الفرض - التي سبقت الإشارة إليه - فإن البحث يتضمن إجراء دراسة ميدانية ، من خلال تصميم قائمة استقصاء ، وتوجيهها إلى عدد من أطراف المجتمع المالي المهتمة بمخاطر أعمال العميل ، وهم إدارات مخاطر الائتمان بالبنوك والعملاء طالبي الائتمان ، ومراقبي الحسابات ، وبعد جمع البيانات اللازمة يتم مراجعتها وباستخدام الحاسب الآلي ، ومن خلال أحد البرامج الإحصائية يتم إجراء التحليل اللازم للبيانات، واختبار الفروض التي تتضمنها الدراسة .

محددات البحث:

١- تتناول الدراسة الميدانية المديرين الماليين بشركات مؤشر EGX100 والمقيدة أسهمها في الجداول الرسمية بالبورصة ، خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى يوليو ٢٠٢١ وقد تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك، وبالنسبة لمراقبي الحسابات المشتغلين بالمهنة بمكاتب المراجعة والمحاسبة التي قامت بمراجعة حسابات شركات EGX100 دون غيرهم من المراقبين ، وبالنسبة لمجتمع المستفيدين من خدمة المراجعة تقتصر الدراسة الميدانية على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ..

خطة البحث :

يركز البحث الحالي على دراسة طبيعة العلاقة بين التخصص المهني والمراجعة المشتركة وقرارات منح الائتمان كما يلي :

أولا الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث :

دراسة (Karjalainen, 2011) : (١٢)

بعنوان "جودة المراجعة وتكلفة رأس المال المقترض في المنشآت الخاصة : دليل من فنلندا" استهدفت الدراسة اختبار أثر تكليف أحد المراجعين الأربعة الكبار ، وكذلك أثر المراجعة المشتركة على تكلفة الاقتراض في المنشآت الفنلندية المملوكة ملكية خاصة.

وأوضحت الدراسة أن جودة عملية المراجعة تساهم في تحقيق كفاءة عقود الدين من خلال زيادة مصداقية المعلومات المالية ، وتقلل تكلفة عدم التأكد المرتبط بالمعلومات وتكلفة متابعة الديون التي يواجهها الدائنون ، وبمعنى آخر تؤدي مصداقية المعلومات المالية إلى تقليل حاجة البنوك للاعتماد على المعلومات البديلة عند إتمام عقود الائتمان، وأن إختيار مراقب حسابات ذو شهرة وسمعة مرتفعة يعمل على زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية مما يقلل من تكلفة الاقتراض .

دراسة (محمد صلاح سليمان البسطويسى ، ٢٠١٦) : (١٣)

بعنوان "العلاقة بين اختيار المراجع وعمليات الاقتراض بمنشآت الأعمال : دراسة نظرية ميدانية".

يهدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين اختيار المراجع وعمليات الاقتراض بمنشآت الأعمال في البيئة المصرية وتناول البحث العلاقة بين اختيار المراجع ومصادقية المعلومات المحاسبية والعلاقة بين اختيار المراجع والشروط التعاقدية للبنوك ، وأجريت الدراسة الميدانية لتحليل أثر اختيار المراجع على عمليات الاقتراض.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تكليف المنشأة لأحد مكاتب المراجعة المرتبطة بمكاتب المراجعة العالمية الكبرى أو المراجعة المشتركة أو تكليف مراجع متخصص صناعياً أو إتباع التغيير الدوري للمراجع يؤدي للمساهمة في تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية للمنشأة وتخفيض تكلفة الاقتراض وحجم الضمان والحصول على مبالغ وأجال مناسبة للقروض.

دراسة (Elaoud and Jarboui, 2017) : (١٤)

بعنوان (Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency):

(12) Karjalainen, J. (2011). Audit quality and cost of debt capital for private firms: Evidence from Finland.

International journal of auditing, 15(1), 88-108.

(13) محمد صلاح سليمان البسطويسى ، العلاقة بين اختيار المراجع وعمليات الاقتراض بمنشآت الأعمال : دراسة نظرية ميدانية، مجلة

البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، العدد الأول ، ٢٠١٦ ، ص ص ٧٢-١٠٠

(14) Elaoud, A. and Jarboui, A. (2017). "Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency", *Research in International Business and Finance*, Vol . 42, PP. 616-629.

تناولت الدراسة تحليل مدى تأثير تخصص مراجع الحسابات كمتغير وسيط على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار ، بالتطبيق على عينة مكونة من الشركات الصناعية في تنزانيا ، خلال الفترة ٢٠٠٧ : ٢٠١٣ ، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من مشكلة الاستثمار المفرط ، وترى الدراسة أن جودة المعلومات المحاسبية وتخصص المراجع آليتان متبادلتان في تعزيز كفاءة الاستثمار ، حيث توجد علاقة ارتباط إيجابية بين جودة المعلومات المحاسبية ، وكفاءة الاستثمار للشركات التي يراجع حساباتها مراجع متخصص.

دراسة (Zhang et al, 2017) : (١٥)

بغوان (Does auditor industry expertise affect bank loan costs):

أكدت الدراسة إلى أن الشركات التي تعتمد على مراقب حسابات متخصص صناعياً تزيد جودة المراجعة ، وتكون تكلفة الاقتراض لها أقل من غيرها ، وذلك لأن مراقب الحسابات المتخصص صناعياً يكون لديه دراسة بالسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة ، وطبيعة أعمال الشركة مما يمكنه من أداء عملية المراجعة بجودة ، كما أن التخصص الصناعي لمراجع معين في صناعة معينة يكسبه شهرة في تلك الصناعة ، مما يحفز له زيادة جودة المراجعة لديها ، للحفاظ على تلك السمعة من خلال مقاومة ضغوط العميل ووضع معايير صارمة عند أداء عملية المراجعة لتقليل مخاطر وجود تحريفات في المعلومات المحاسبية.

دراسة (أسماء أحمد الصيرفي ، ٢٠١٧) : (١٦)

بغوان "الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"

استهدف البحث دراسة واختبار تأثير الخصائص التشغيلية للشركة متمثلة في عمر الشركة وحجمها والتدفق النقدي التشغيلي لها وربحياتها ومديونيتها كمتغيرات تابعة و التخصص الصناعي للمراقب وتكلفة الاقتراض ، وذلك بالتطبيق على شركات قطاع الإنشاءات المقيدة بالبورصة المصرية ، ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث .

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي على تكلفة الاقتراض ، ووجود تأثير معنوي لمتغيري عمر الشركة وحجم الشركة على تكلفة الاقتراض ، ولا توجد علاقة بين مديونية الشركة والتدفق النقدي التشغيلي للشركة وتكلفة الاقتراض.

(15) Zhang Y. Fang S., Chunwei X., (2017) : Does auditor industry expertise affect bank loan costs, *Mangerial Auditing Journal* , 32 (3) : 295-324.

(16) أسماء أحمد الصيرفي ، الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ٢٠١٧ ، ص ١ : ٣٦ .

دراسة (Al-Hadi et al., 2017) : (١٧)

بعنوان Joint audit, political connections and cost of debt capital

اختبرت العلاقة بين المراجعة المشتركة وتكلفة الديون - كأحد اشتراطات منح الائتمان المصرفي - لعينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة من دول مجلس التعاون الخليجي. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

- تكلفة الدين تقل مع المراجعة المشتركة وفسرت الدراسة ذلك بأن المراجعة المشتركة تعزز من مصداقية التقارير المالية ، وتحد من عدم التماثل المعلوماتي .
- المقرضون ينظرون للتقارير المالية التي تراجع من قبل أكثر من مراجع بأنها أكثر موثوقية عن التقارير المالية التي تراجع من قبل مراجع واحد .
- المراجعة المشتركة قد تكون أحد المدخلات الهامة لقرارات الإقراض باعتبارها إشارة لمصداقية التقارير المالية .
- تشكيلة فريق المراجعة حال اشتراك أكثر من مكتب تلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة العلاقة بينها وبين تكلفة الدين.

دراسة (أحمد محمد شاكر ، هيام فكري أحمد ، ٢٠١٩) : (١٨)

بعنوان "أثر المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الائتمان المصرفي".

استهدفت الدراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة واشتراطات منح الائتمان المصرفي ، والتي تتمثل في سعر الفائدة ، حجم الدين ، وآجل استحقاقه ، والضمانات المقدمة ، وهل كان تأثيرها على اشتراطات منح الائتمان المصرفي يتوقف على توليفة فريق المراجعة أم لا؟ بالإضافة إلى اختبار كون أحد المشاركين في عملية المراجعة من كبرى مكاتب المراجعة كمتغير مستقل على علاقة المراجعة المشتركة بذات الاشتراطات كهدف ثاني.

وتم الاعتماد على ٤١ شركة مصرية ممن تتوافر فيها خصائص متغيرات البحث خلال الفترة من ٢٠١٣ : ٢٠١٦ . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(17) Al- Hadi, A., Habib, A., Al- Yahyaee, K., & Eulaiwi, B. (2017). Joint audit, political connections and cost of debt capital, **op. cit**, 249-270.

(18) أحمد محمد شاكر حسن سمعان ، هيام فكري أحمد محمد ، أثر المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الائتمان المصرفي : هل هناك تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة ؟ : منهج إمبيرقي على الشركات المساهمة المصرية ، *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠١٩ ، ص ص ٦٦٩ - ٧٣٨ .

- صدق تأثير المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الائتمان (سعر الفائدة وحجم الدين) شريطة أن يكون أحد شركائها من كبرى المكاتب (Big 4).
 - عدم دلالة تأثير - المراجعة المشتركة - على الضمانات وأجل الاستحقاق للدين كاشتراطيين آخرين لمنح الائتمان المصرفي.
- دراسة (أحمد حسين عبد الغفار ، ٢٠٢٠) : (١٩)

بغنوان "مدى العلاقة بين المراجعة المشتركة وتكلفة التمويل الاقتراض : دراسة تطبيقية"

تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى العلاقة بين المراجعة المشتركة وتكلفة التمويل بالاقتراض في البيئة المصرية بالتطبيق على جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ م ، وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وتكلفة التمويل بالاقتراض.

كما توصلت الدراسة إلى انخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض في الحالات التي يشترك فيها مكتبان من مكاتب المراجعة الصغرى أو المتوسطة مقارنة بالحالات التي يشترك فيها أحد مكاتب المراجعة الكبرى مع أحد المكاتب الصغرى أو المتوسطة وقد يرجع ذلك إلى صعوبة تقسيم العمل والتفاعل بين مكاتبين مراجعة أحدهما من المكاتب الكبرى والآخر من المكاتب الصغرى أو المتوسطة ، نظراً لاختلاف القدرات والإمكانيات والخبرات ، مما يؤثر سلباً على عملية المراجعة.

خلاصة الدراسات السابقة :

اهتم الباحثون في مجال المحاسبة والمراجعة بدراسة العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان في كثير من دول العالم ، ولم تتفق الدراسات السابقة جميعها على عامل يعد الأكثر تأثيراً على قرار منح الائتمان ، فبعض الدراسات ركزت على المراجعة المشتركة باعتبارها هي العامل الأكثر تأثيراً علي هذا القرار بينما رأت بعض الدراسات الأخرى أن التخصص المهني لمراقب الحسابات هو العامل الأكثر تأثيراً على قرار منح الائتمان ، وتوصلت معظم الدراسات السابقة إلى ما يلي :

- يساهم مراقب الحسابات في تحقيق مصداقية الإفصاح المالي وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمنشأة المقترضة ، وتخفيض خطر الائتمان من خلال :
- الاستعانة بمكتب مراجعة متخصص مهنياً في نشاط المنشأة محل المراجعة .
- الاستعانة بأكثر من مراقب حسابات مسئول عن عملية المراجعة .
- التعاقد مع مكاتب المراجعة المرتبطة بالمكاتب العالمية الكبرى .

(١٩) أحمد حسين محمد عبد الغفار ، مدى العلاقة بين المراجعة المشتركة وتكلفة التمويل الاقتراض : دراسة تطبيقية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة ٤٠ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٥٣٩-٥٦٦.

- في سعيها لترشيد تكلفة الإقتراض قامت معظم الدراسات السابقة بدراسة تأثير كلا من المراجعة المشتركة والتخصص المهني كمتغيرات لها أثرها على خفض تكلفة الإقتراض ، وطالما أن هناك علاقة بين تكلفة الإقتراض وكلا من المراجعة المشتركة والتخصص المهني لمراقب الحسابات فتفترض الباحثة أن التخصص المهني والمراجعة المشتركة قد تخفض مخاطر أعمال العميل لدى الجهات البنكية ومن هنا جاءت فكرة البحث .

- لم تقم أي من الدراسات السابقة بدراسة أثر عدة عوامل مجتمعة على تكلفة الإقتراض ، وبالتالي تخفيض مخاطر أعمال العميل لدى الجهات المقرضة ، حيث أنه في الغالب تقوم الدراسة بتأثير أحد هذه العوامل منفردة فمن تلك الدراسات على سبيل المثال من أتخذ من التعاقد مع مكاتب المراجعة المرتبطة بالمكاتب العالمية الكبرى مقياساً ، وهناك أيضاً من وجد أن المراجعة المشتركة هو السبيل ، في حين اتخذ آخرون من التخصص المهني لمراقب الحسابات مقياساً .. فضلاً عن أن هناك من وجد من التغيير الدوري لمراقب الحسابات مقياساً.

الفجوة البحثية

- امتداداً لسعي الدراسات في تبيان تأثيرات إصدار التقارير لمراقبي الحسابات ، وفي ضوء اهتمام العديد من الشركات بعملية التمويل الخارجي ، بل وصعوبة اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي من قبل الجهات المختصة ، وخاصة في ظل ارتفاع مخاطر أعمال العميل ، ومع تعدد الدراسات التي قامت بدراسة العوامل التي تؤثر على قرار منح الائتمان للعميل، لذا تأتي الفجوة البحثية من عدم وجود دراسة تناولت تأثير عدة عوامل مجتمعة على هذا القرار ، لذا فإن هذا البحث يتساءل الدور المرتقب لعملية المراجعة المشتركة ، وكذا التخصص المهني ، في تخفيض مخاطر أعمال العميل أمام الجهات المانحة للائتمان ؛ بل ودعم ثقتهم في المقترضين.

الدراسة الميدانية :

أولاً : منهج البحث

إذا كان هناك ثلاثة أطراف أساسية معنية بمخاطر أعمال العميل وهم مراقبي الحسابات والمستفيدين من خدمة المراجعة وهم البنوك والعملاء موضوع المراجعة فإنه من المناسب أن نتعرف الدراسة على آراء الأطراف المهتمة بمخاطر أعمال العميل في مصر بخصوص الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل، .. وعلى وجه التفصيل يحاول البحث - في هذا الجزء التطبيقي - الإجابة على التساؤل الآتي :

١- هل توجد فروق جوهرية بين إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل ؟

٢- فرض البحث :

وللإجابة على التساؤل السابق فقد تمت صياغته في صورة فرض قابلة للاختبار الإحصائي وذلك في صورة فرض العدم على النحو التالي :

الفرض الأول : لا توجد فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل.

٣- مجتمع وعينة البحث :

يتحدد مجتمع البحث وعينة المستقصى منهم على النحو التالي :

١- موظفو مخاطر الائتمان العاملون في البنوك المصرفية : يتمثل مجتمع البحث في البنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي وعددها ٤٠ بنكاً^(٢٠)، وقد تم استبعاد ست بنوك^(٢١) ليكن حجم العينة الفعلي أربعة وثلاثون بنكاً ، ونظراً لعدم توافر الأعداد الفعلية لعدد موظفي مخاطر الائتمان بكل بنك فقد تم توزيع ثلاث قوائم بكل بنك وقد تم ذلك بعد أخذ موافقة المديرين التنفيذيين.

٢- العملاء "طالبي الائتمان" ويتمثل مجتمع البحث الخاص بهذه الفئة في المدراء الماليين في الشركات المدرجة ضمن مؤشر EGX100^(٢٢) عن الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى يوليو ٢٠٢١ والمقيدة بسوق الأوراق المالية وقد تم استبعاد ١٦ شركة منها ٥ بنوك و ١٠ شركات مالية ، وشركة لم يتم البدء فيها بعد ، وعليه يكون مجتمع البحث الفعلي ٨٤ شركة فقط.

٣- مراقبو الحسابات^(٢٣) : يتمثل مجتمع البحث في مراقبي الحسابات الذين قاموا بمراجعة التقارير المالية للشركات المقيدة لدى سوق الأوراق المالية تحت مؤشر EGX100 ويتمثلون في عدد محدود من مكاتب المراجعة والذي يتركز أغلبهم بمكاتب المراجعة الكبيرة وتتمثل عينة البحث في مراقبي الحسابات العاملين في المكاتب التي قامت بمراجعة تلك الشركات وعددها ٤٢ مكتب ونظراً لعدم توافر إحصائية بعدد مراقبي الحسابات في كل مكتب قام الباحث بتسليم عدد كبير من الاستثمارات لعدم قيام المكاتب بالإفصاح عن عدد القائمين بالمراجعة وعند استلام الإجابات وجمع ما تم توزيعه تبين أنه تم توزيع ١٢٠ استثماراً على المكاتب قام بالرد منها ٨٧ مراجع فقط..

٤- تصميم أدوات جمع البيانات :

اعتمد البحث على أسلوب قائمة الاستقصاء ، لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرض البحث ، كإحدى الأدوات الرئيسية في تجميع البيانات وبعد مراجعة وتقسيم الدراسات السابقة والممارسة العلمية - كما تناولها هذا البحث - تمكن الباحث من تكوين رؤية شاملة للجوانب المتعلقة بتخفيض مخاطر أعمال العميل ، ومن ثم تصميم ثلاث قوائم استقصاء لتوجيهها لأفراد العينة وقد شملت كل قائمة على مجموعة من الأسئلة التي تحقق أهداف البحث.

^(٢٠) البنوك محل الدراسة ملحق رقم (٥) ضمن ملاحق الدراسة

^(٢١) تتمثل البنوك المستبعدة من مجتمع الدراسة في البنك الأهلي اليوناني وتم تصفية أعماله المصرفية تمهيداً لخروجه من السوق المصرية ، وكذا بنك كريدي أجريكول وبنك المشرق وبنك بلوم وميدبنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية لعدم موافقتهم على إمكانية توزيع قوائم الاستقصاء بها.

^(٢٢) الشركات محل الدراسة ملحق رقم ٤ ضمن ملحق الدراسة .

^(٢٣) مرفق نسخة من أسماء مكاتب المراجعة محل الدراسة ملحق رقم ٤ ضمن ملاحق الدراسة .

وقد تضمنت قوائم الاستقصاء على بعض الأسئلة المشتركة بين أكثر من قائمة وبعض الأسئلة الأخرى تتفرد بها بعض القوائم كما يلي :

الأسئلة المشتركة بين قوائم الاستقصاء :

السؤال الثالث : فيتضمن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل ويتكون من تسع عبارات وتم استخلاصها في ضوء ما تم مناقشته في الدراسات .

٥- جمع ومراجعة البيانات :

تم جمع البيانات المطلوبة وفقاً للإجراءات التالية :

توزيع قوائم الاستقصاء :

تم توزيع قوائم الإستقصاء على مفردات عينة الدراسة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى أغسطس ٢٠٢١ معتمد في ذلك على المقابلات الشخصية مع غالبية مفردات العينة ، لتوضيح أهداف الدراسة والرد على الاستفسارات لضمان استيفاء الإجابات على جميع الأسئلة وتم إعطاء فترة زمنية مناسبة لاستيفاء هذه القوائم ، وتلا ذلك مراجعة قوائم الاستقصاء التي تم جمعها واستبعاد غير الصالح للتحليل منها وقد أسفر ذلك عما يلي:

١- بالنسبة لموظفي مخاطر الائتمان بالبنوك تم استلام ٨٢ قائمة استقصاء من بين ١٠٢ قائمة تم توزيعها ، وقد استبعدت ثلاثة قوائم غير صالحة ليصل المستخدم منها بالفعل في التحليل إلى ٧٩ قائمة بما يمثل نسبة ٧٧% من العينة .

٢- وفيما يتعلق بالمديرين بالوحدات الاقتصادية بشركات مؤشر EGX100 (العملاء) تم استلام ٥٤ قائمة استقصاء من بين ٨٤ قائمة موزعة ، وبالمراجعة تم استبعاد قائمة واحدة ليصل المستخدم بالفعل في التحليل ٥٣ قائمة بما يمثل نسبة ٦٢% من العينة.

٣- بالنسبة لمراقبو الحسابات تم استلام ٩٠ قائمة استقصاء من بين ١٢٠ قائمة موزعة وبالمراجعة تم استبعاد ثلاث قوائم ليصل المستخدم بالفعل في التحليل إلى ٨٧ قائمة بما يمثل ٧٢.٥% من العينة.

ويوضح الجدول رقم (١) تفاصيل مجتمع الدراسة وحجم العينة ومفردات المعاينة المستخدمة في التحليل :

جدول رقم (١)

القوائم الموزعة والمستردة والمستبعدة والمستخدمة في التحليل

م	الفئات	رقم القائمة	القوائم الموزعة	القوائم المستردة	القوائم المستبعدة	القوائم المستخدمة	نسبة الاستجابة
	العملاء	الأولى	٨٤	٥٤	١	٥٣	٦٢%
	إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك	الثانية	١٠٢	٨٢	٣	٧٩	٧٧%
	مراقبو الحسابات	الثالثة	١٢٠	٩٠	٣	٨٧	٧٢.٥%
			٣٠٦			٢١٩	

المصدر : التحليل الإجمالي الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

مراجعة وترميز البيانات :

بعد تجميع قوائم الاستقصاء تم التأكد من استيفاء الإجابات وقد استبعدت قوائم لعدم صلاحيتها للتحليل وأصبح عدد القوائم المستخدمة في التحليل ٢١٩ قائمة وقد تم ترميزها وتفرغها باستخدام الجداول الإلكترونية Excel ، تلا ذلك إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS/PC+.

ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة :

١- الإحصاء الوصفي : مثل التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية والانحراف المعياري لبيانات فقرات قائمة الاستقصاء .

٢- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) : استخدم في اختبار صدق وثبات قوائم الاستقصاء ، وبعد معدل ٦٠% أو أكبر دليلاً على ثبات عبارات قوائم الاستقصاء.

٣- اختبار ولكوكسون Wilcoxon هو اختبار لا معلمي يستخدم لقياس اتجاه العلاقة بين مجموعتين غير مستقلتين وتم استخدامه لتحديد مدى الاختلاف بين المتوسطات التي سيتم الحصول عليها من الدراسة الميدانية والمتوسط المعياري لمقياس ليكرت الخماسي ، وذلك لتحديد مستوى الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة .

٤- اختبار كروسكال واليز Kruskal – Wallis لاختبار معنوية الاختلاف بين آراء المستقصى منهم في الطوائف الثلاث التي تشملها الدراسة ، وقد تم استخدام هذا الاختبار وهو من الاختبارات اللامعلمية لعدة أسباب منها أن الدراسة تحتوي على ثلاث عينات مستقلة وهذا الأسلوب يستخدم لاختبار الفروق بين أكثر من مجموعتين مستقلتين ، وأن البيانات الخاصة بالدراسة تعد بيانات وصفية وأن هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون العينات متساوية العدد.

٥- اختبار مان ويتني Mann whitney لتحديد أي المقارنات الثنائية هي السبب في وجود اختلافات معنوية - إذا كان - بين الطوائف المهمة الثلاث في ظل اختبار Kruskal-wallis ، وقد تم

استخدام هذا الاختبار وهو من الاختبارات اللامعلمية لعدة أسباب منها أن هذا الاختبار يستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين وأن هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون العينات متساوية العدد.

٦- معامل الثقة المستخدم في هذه الدراسة هو ٩٥% فإذا كان مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ فإن الاختلاف يعد معنوي (الفروقات ذات دلالة إحصائية) ، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ فإن الاختلاف يعد غير معنوي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية) سواء كانت فروقات بين آراء عينتين عند استخدام اختبار مان ويتي أو بين متوسط الآراء ومتوسط مقياس ليكرت الخماسي (٣) عند استخدام اختبار ولكوكسون .

٦ - نتائج البحث :

اختبار الفرض :

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل.

وبالتالي تمت صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم على النحو التالي:

لا توجد فروق جوهرية بين إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال تطبيق اختبار Kruskal-wallis على إجابات المستقصى منهم على السؤال الرابع الوارد ضمن الأسئلة الموجهة لإدارة الائتمان بالبنوك والسؤال السادس الوارد ضمن الأسئلة الموجهة لمراقبي الحسابات والعملاء، وذلك لتحديد معنوية الاختلافات بين آراء الأطراف الثلاثة بخصوص آليات تخفيض مخاطر أعمال العميل.

وفي كل الأحوال يرفض فرض العدم ، ومن ثم يقبل الفرض البديل إذا كان مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ أي أن الاختلافات معنوية ولا يرفض فرض العدم إذا كان مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ أي أن الاختلافات غير معنوية وبعد التعرف على المنهجية التي تم اتباعها لاختبار فروض البحث فإن المبحث الثاني سيعرض لنتائج اختبار هذه الفروض وتحليل تلك النتائج .

ثانيا : نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق باختبار فرض البحث ، وسيتم عرض هذه النتائج على النحو الذي يتمشى مع هدف البحث المتمثل في :

١- التعرف على ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل.

اختبار الفرض :

يهدف هذا الفرض إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل.

ولذلك تمت صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كالآتي :

لا توجد فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل .

وقد تضمن السؤال الرابع من قائمة الاستقصاء الموجهة للبنوك والسؤال السادس الموجهة لطائفتي العملاء ومراقبي الحسابات تسع آليات مقترحة وطلب من المستقضي منهم تحديد أهمية تلك الآليات لتخفيض مخاطر أعمال العميل ويعرض الجدول رقم ٥ نتائج الاختبار والتحليل الإحصائي لهذا الغرض باستخدام اختبار Kruskal-wallis .

جدول رقم ٢

معنوية الاختلاف حول الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل (اختبار Kruskal - wallis)

م	الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل	Chi ² من KWT	مستوى الدلالة	نوع الاختلاف
١	الاستعانة بمكتب المراجعة كبير	٠.١١٣	٠.٩٤٥	غير معنوي
٢	الاستعانة بمكتب مراجعة متخصص في قطاع العميل	٠.١١٧	٠.٩٤٣	غير معنوي
٣	تقدم مكتب المراجعة خدمات أخرى بخلاف مراجعة القوائم المالية	٥.٠٠٣	٠.٠٨٢	غير معنوي
٤	الاستعانة بأكثر من مكتب للقيام بعملية المراجعة (المراجعة المشتركة)	١٢.٦٨٦	٠.٠٠٢	معنوي
٥	التركيز على إجراءات الفحص التحليلي	٠.٦٢٩	٠.٧٣٠	غير معنوي
٦	تبني مدخل المراجعة على أساس المخاطر	١.٠٣٨	٠.٥٩٥	غير معنوي
٧	تفعيل آليات حوكمة الشركات	٠.٠٦٩	٠.٩٦٦	غير معنوي
٨	مراجعة النظير	٥.٧٤٢	٠.٠٥٧	معنوي
٩	ممارسة المستوى الملائم من الشك المهني	١٢.٢٦٠	٠.٠٠٢	معنوي
	ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الطوائف الثلاث بشأن الآليات المقترحة لتخفيض المخاطر		٠.٧٣٤	غير معنوي

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق ما يلي :

١- أنه توجد اختلافات معنوية بين الأطراف الثلاث بالنسبة لثلاث آليات مقترحة من بين تسع آليات مقترحة، وعلى هذا يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل على أنه لا توجد فروق جوهرية بين العاملين بإدارة مخاطر الائتمان بالبنوك ومراقبي الحسابات والعملاء - كطوائف مستقلة - بشأن الآليات المقترحة لتحقيق مخاطر أعمال العميل.

٢- أنه بالإضافة إلى تحديد الاختلافات المعنوية احصائياً بين الأطراف الثلاث كان لابد من الاستعانة بمؤشر ما لترتيب الاختلافات وذلك نظراً لأن هناك ثلاث آليات أظهرت اختلافات معنوية ، وقد تمت الاستعانة في هذا الصدد بقيمة Chi-square بحيث أنه كلما كانت كا^٢ كبير كلما كان الاختلاف كبيراً ، والعكس وقد أسفر ذلك عما يلي :

- أن أكبر الاختلافات تتعلق بالاستعانة بأكثر من مكتب للقيام بعملية المراجعة (كا^٢ = ١٢.٦٨٦).

- أن ثاني أكبر الاختلافات يتعلق بممارسة المستوى الملائم من الشك المهني (كا^٢ = ١٢.٢٦٠).

- أما بالنسبة للاختلافات الأخرى فتتعلق بمراجعة النظير (كا^٢ = ٥.٧٤٢).

٣- من العرض السابق يتضح أن الاختلافات المعنوية تتعلق بالاستعانة بأكثر من مكتب للقيام بعملية المراجعة (المراجعة المشتركة) ومراجعة النظير وممارسة المستوى الملائم من الشك المهني مختلفة في ذلك مع دراسة Alhadi et al 2017 و دراسة Karjalainen 2011 ودراسة أحمد محمد شاكر وهيام فكري أحمد ٢٠١٩ ودراسة محمد صلاح سليمان البسطويسى ٢٠١٦ حيث أشارت تلك الدراسات أن تكلفة الدين تقل مع المراجعة المشتركة وفسرت الدراسات ذلك بأن المراجعة المشتركة تعزز من مصداقية التقارير المالية وتحد من عدم التماثل المعلوماتي.

٤- ولعل معارضة المستقصى منهم في الطوائف الثلاث لمراجعة النظير كانت متوقعة وذلك لأن العديد من الدراسات التي أجريت على مكاتب المراجعة في مصر تشير إلى عدم اهتمامها بأسلوب مراجعة النظير ، وهذا يتطلب تفعيل متطلبات مراجعة النظير كما هو متعارف عليه في البيئات الأجنبية .

دراسة الاختلافات بين آراء كل طرفين من الأطراف الثلاث:

نظراً لأن الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في الطوائف الثلاث حول الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل بعضها معنوي والآخر غير معنوي (اختبار Kruskal-wallis) - جدول رقم ٢ لذا فإنه من المقيد تحديد أي المقارنات الثنائية هي السبب في وجود اختلافات معنوية ولهذا الغرض تم استخدام اختبار Mann whitney لكل طائفتين من الطوائف المستقصى رأيهم لاختبار تأكيد معنوية الاختلافات للآليات التي سبق إثبات معنويتها باستخدام اختبار Kruskal-wallis ويعرض الجدول رقم ٦ نتائج تطبيق اختبار Mann whitney على إجابات كل طرفين من الطوائف الثلاث (إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك - العملاء - مراقبو الحسابات) بخصوص الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل.

(جدول رقم ٣)

اختبار تأكيد معنوية الاختلافات حول الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل (اختبار Mann whitney)

م	الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل	العملاء والبنوك			العملاء ومراقبي الحسابات			البنوك ومراقبي الحسابات		
		Z من MWT	مستوى الدلالة	نوع الاختلاف	Z من MWT	مستوى الدلالة	نوع الاختلاف	Z من MWT	مستوى الدلالة	نوع الاختلاف
	الاستعانة بأكثر من مكتب للقيام بعملية المراجعة (المراجعة المشتركة)	٣.٢٠٦-	٠.٠٠١	معنوي	٠.٦٢٧	٠.٥٣١	غير معنوي	٢.٨٥٩	٠.٠٠٤	معنوي
	مراجعة النظير	٢.٣١٤-	٠.٠٢١	معنوي	١.٨٦٢	٠.٠٦٣	غير معنوي	٠.٥٢٧	٠.٥٩٨	غير معنوي
	ممارسة المستوى الملائم من الشك المهني	٠.٢٠١-	٠.٨٤١	غير معنوي	٢.٤٤٤	٠.٠١٥	معنوي	٣.٣٤٠	٠.٠٠١	معنوي

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

ومن بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

- ١- تأكيد معنوية الاختلافات بين آراء كل من العملاء والبنوك حول بعض الآليات المقترحة وعدم تأكيد معنوية الاختلافات حول البعض الآخر ، حيث كانت الاختلافات بين آراء كل من العملاء والبنوك بخصوص ممارسة المستوى الملائم من الشك المهني غير معنوية ، وهذه النتيجة توحي بأن السبب في وجود اختلافات معنوية بالنسبة لهذه الآلية بين الطوائف الثلاث في ظل اختبار Kruskal-wallis جدول رقم ٢ ، إنما يعود إلى الاختلافات المعنوية بين العملاء ومراقبي الحسابات.
- ٢- تأكيد معنوية الاختلافات بين آراء كلاً من العملاء ومراقبي الحسابات حول بعض الآليات وعدم تأكيد معنوية الاختلافات حول بعض الآليات وعدم تأكيد معنوية الاختلافات حول البعض الآخر، حيث كانت الاختلافات بين آراء العملاء ومراقبي الحسابات بخصوص الاستعانة بأكثر من مكتب للقيام

بعملية المراجعة ومراجعة النظير غير معنوية وهذه النتيجة توحي بأن السبب في وجود اختلافات معنوية بالنسبة لتلك الآليات بين الأطراف الثلاث في ظل اختبار Kruskal-wallis (جدول رقم ٢ إنما يعود إلى الاختلافات المعنوية بين العملاء والبنوك).

٣- تأكيد معنوية الاختلافات المعنوية بين آراء كلاً من البنوك ومراقبي الحسابات حول بعض الآليات وعدم تأكيد معنوية الاختلافات حول البعض الآخر ، حيث كانت الاختلافات بين آراء البنوك ومراقبي الحسابات بخصوص مراجعة النظير غير معنوية ، وهذه النتيجة توحي بأن السبب في وجود اختلافات معنوية بالنسبة لتلك الآلية بين الأطراف الثلاثة في ظل اختبار Kruskal-wallis جدول رقم ٢ إنما يعود إلى الاختلافات المعنوية بين البنوك والعملاء.

الأهمية النسبية للآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل :

للتوصل إلى ترتيب الأهمية النسبية المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل من وجهة نظر كل طائفة تم استخدام المتوسط الحسابي لكل طائفة على حدة ، تلا ذلك حساب المتوسط لإجمالي عينة الدراسة بهدف التوصل إلى ترتيب الآليات وفقاً لأهميتها النسبية من وجهة نظر الطوائف الثلاث المستقصي منهم وذلك كما يتضح من الجدول رقم ٤.

جدول رقم ٤

الأهمية النسبية للآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل

الترتيب	المتوسط العام	مراقبو الحسابات		البنوك		العملاء		الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل	م
		الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط		
١	٤.٢٠	٣	٤.١٧	٢	٤.٢٣	٢	٤.٢١	الاستعانة بمكتب المراجعة كبير	
١	٤.٢٠	٢	٤.١٨	١	٤.٢٥	٤	٤.١٣	الاستعانة بمكتب مراجعة متخصص في قطاع العميل	
٧	٣.٧٨	٧	٣.٧٩	٩	٣.٦١	٦	٤.٠٠	تقدم مكتب المراجعة خدمات أخرى بخلاف مراجعة القوائم المالية	
٨	٣.٤٦	٨	٣.٥٩	٥	٣.١٣	٧	٣.٧٤	الاستعانة بأكثر من	

م	الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل	العملاء		البنوك		مراقبو الحسابات		الترتيب
		المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	المتوسط	الترتيب	
	مكتب للقيام بعملية المراجعة (المراجعة المشتركة)							
٤	التركيز على إجراءات الفحص التحليلي	٤.٢٣	١	٤.١٤	٤	٤.٠٨	٥	٤.١٤
٥	تبني مدخل المراجعة على أساس المخاطر	٤.١١	٥	٤.٠٣	٧	٤.٠٨	٥	٤.٠٧
٢	تفعيل آليات حوكمة الشركات	٤.١٥	٣	٤.٢٢	٣	٤.١٥	٤	٤.١٧
٦	مراجعة النظير	٣.٥٨	٨	٤.٠٠	٨	٣.٩١	٦	٣.٨٦
٣	ممارسة المستوى الملائم من الشك المهني	٤.٠٠	٦	٤.٠٦	٦	٤.٣٦	١	٤.١٦

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية .

من بيانات الجدول رقم ٤ يتضح الآتي :

١- بالنظر لترتيب الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل لوحظ أنه لا يوجد اتفاق بين هذه الطوائف مجتمعة على ترتيب تلك الآليات ، فهذه الآليات قد تأتي في الترتيب الأول لطائفة وتكون في ترتيب متأخر لطائفة أخرى ، وذلك بين الـ ٩ آليات التي تم الاستقصاء عنها ، فألية التركيز على إجراءات الفحص التحليلي جاء ترتيبه الأول بالنسبة للعملاء في حين كان ترتيبه الرابع بالنسبة للبنوك ، والخامس بالنسبة لمراقبي الحسابات. في حين جاءت ألية ممارسة المستوى الملائم من الشك المهني في الترتيب الأول بالنسبة لطائفة مراقبو الحسابات ، في حين كان ترتيبه السادس بالنسبة للعملاء والبنوك .

- ٢- أن أقل الأليات أهمية من وجهة نظر العملاء والبنوك هو مراجعة النظير في حين أنها من وجهة نظر مراقبي الحسابات الإستعانة بأكثر من مكتب للقيام بعملية المراجعة .
- ٣- أن البنوك تعتبر القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مراجع متخصص أكثر قيمة ومصادقية , وبالتالي يساعد التخصص المهني في تخفيض تكلفة الاقتراض وتحسين شروط الدين .
- ٤- كما رأينا يتضح التباين الواضح في النظر لأهمية هذه الأليات بين الطوائف الثلاث .
- ٥- أن جميع الأليات التي اقترحتها الدراسة على متوسط يزيد عن المتوسط المعياري لمقياس ليكرت الخماسي (٣) وهذا مؤشر يدل على أن جميع الأليات مهمة من وجهة نظر الأطراف الثلاث.

مما سبق يتضح للباحث بشأن العلاقة بين التخصص المهني وقرارات منح الائتمان:

لعل هذه الآلية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في تخفيض مخاطر أعمال العميل لدى الجهات البنكية ، وذلك في ضوء ما كشفت عنه الدراسة الميدانية ، حيث جاءت في الأولوية الأولى في أهميتها النسبية من وجهة نظر الطوائف الثلاث المستقصى منهم ، وتقوم هذه الآلية على أن امتلاك المعرفة المهنية المتخصصة في مجال قطاع العميل هو إحدى أبرز الوسائل في سبيل الارتقاء بمستوى الإدراك والإلمام بطبيعة الأنشطة وعمليتها التشغيلية بمنشآت الأعمال محل المراجعة .

ويمكن أن تسهم هذه الآلية في تخفيض مخاطر أعمال العميل كما يلي :

- من الدوافع التي تجعل العملاء يتجهون نحو اختيار مراقبو الحسابات المتخصصين البحث عن تمويل خارجي ، فإذا كانت مؤسسة العميل تبحث عن تمويل خارجي من الدائنين أو من أسواق رأس المال ، فإنها تلجأ إلى اختيار مؤسسة المراجعة المتخصصة في مجال عملها، حيث تعتقد الشركات الرغبة في الحصول على تمويل خارجي أن قيام المراجع المتخصص بمراجعة القوائم المالية سوف يبعث بمزيد من الشعور بالاطمئنان والثقة والأمان في نفوس المقرضين ، كما توجد علاقة عكسية بين التخصص المهني ومعدل الفائدة على الاقتراض ، بمعنى إنخفاض معدلات الفائدة للشركات التي تستعين بمراقبو الحسابات المتخصصين ، نظراً لثقة الأطراف المقرضة في التقارير المالية التي تراجع من قبل هؤلاء المراجعين.
- ترتبط استعانة المنشأة المقرضة بمراجع متخصص صناعيا في نشاطها بمصادقية قوائمها المالية وذلك من وجهة نظر مقدموا تمويل الإقراض وبالتالي فإن الإستعانة بمراجع متخصص صناعيا في نشاط المنشأة محل المراجعة قد تؤدي أيضا لحصول المنشأة المقرضة على إئتمان بالمبلغ المطلوب وبأجل الإستحقاق المطلوب وبضمانات أقل .
- أن الشركات التي تعتمد على مراقب حسابات متخصص مهنيا تزيد جودة المراجعة لديها ، وتكون تكلفة الإقتراض لها أقل من غيرها وذلك لأن مراقب الحسابات المتخصص مهنيا يكون لديه دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وطبيعة أعمال الشركة مما يمكنه من أداء عملية المراجعة بجودة عالية ، والسعي لتقليل مخاطر وجود تحريفات في المعلومات المحاسبية .

- كما أن عدم التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة لا يساعد على تفهم وإتمام عملية المراجعة والقيام بالإجراءات المطلوبة بكفاءة وفعالية مما ينعكس سلباً على جودة الأداء المهني للمراجعة .
- التخصص المهني لمنشآت المحاسبة والمراجعة يساهم في تعزيز معرفتها حول طبيعة الصناعة وإدراك مراقبي الحسابات لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العملاء المرتبطة بالصناعة والنتيجة عن طبيعة أنشطتها .
- التخصص المهني يمنح مراقبي الحسابات المزيد من القدرات للتعرف على الأخطاء بشكل أكثر فعالية وينعكس ذلك على السوق بتزايد القناعة لدى المستثمرين بأن التخصص المهني لمراقبي الحسابات يدعم جودة الإفصاح في القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها .
- يستطيع مراقب الحسابات المتخصص في خدمات المراجعة لقطاع معين ، أو صناعة معينة التحكم في مخاطر أعمال العميل محل المراجعة أكثر من مراقبي الحسابات غير المتخصصين ، وذلك عن طريق دراسة وتحليل وتقييم الجوانب الإدارية والمالية للعميل ، وكذلك نزاهة الإدارة ، وطبيعة ومستوى المنافسة في الصناعة التي ينتمي إليها العميل والتشريعات والقواعد التنظيمية المرتبطة بها .
- يكون لدى مراقب الحسابات المتخصص دوافع قوية للحفاظ على شهرته ومقاومة ضغوط العميل ، من خلال اكتشاف الممارسات المحاسبية المضللة والتقرير عنها .
- من الأسباب الرئيسية لتدني كفاءة أداء مراقب الحسابات أنه لم يعد قادراً على فهم عمل العميل ، والنشاط الذي يعمل فيه ، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة في معظم الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجيا المصاحبة للعمليات الإنتاجية وكبر حجم الشركات وتعدد أنظمتها ، الأمر الذي يؤدي إلى أن عمل مراقب الحسابات أصبح أكثر صعوبة في الإلمام بجميع جوانب الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب إبداء رأيه في قوائمها المالية ، لذا توجهت مهنة المراجعة إلى التخصص في مراجعة نشاط معين ؛ لأن التخصص يؤدي إلى المعرفة الوثيقة والعميقة لمراقب الحسابات بمجال تخصصه ويتيح له دراسة ومتابعة كل ما يتم في هذا المجال ، بما يؤدي في النهاية إلى تقدم مهنة المراجعة والارتقاء بها وتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

كما يتضح للباحث بشأن العلاقة بين المراجعة المشتركة وقرارات منح الائتمان:

لتدعيم الثقة والمصداقية في القوائم المالية وفي تقرير المراجعة الخارجية ، قامت بعض الجهات المهنية ببعض الإجراءات الوقائية وذلك بإصدار بعض التشريعات لضبط ورقابة أداء مراقبي الحسابات ، مثل استخدام أسلوب المراجعة المشتركة ، وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة الميدانية ، كان من المتوقع أن تأتي المراجعة المشتركة في المرتبة الأولى من حيث الأولوية في الآليات المقترحة لتخفيض مخاطر أعمال العميل ، ولكن على غير المتوقع جاءت في الترتيب الثامن ، وذلك بين التسع آليات المقترحة ، ويمكن أن تسهم المراجعة المشتركة في تخفيض مخاطر أعمال العميل ، كما يلي :

- عندما تتقدم منشأتان للحصول على قرض ، إحداهما تمارس المراجعة المشتركة والأخرى تمارس المراجعة الفردية ، فإن درجة ثقة الجهة المانحة للقرض في معلومات التقارير المالية للمنشأة التي تمارس المراجعة المشتركة تكون أكبر ، مما يعني انخفاض درجة المخاطرة بالنسبة لهذه الجهة المانحة ، ومن ثم قد تطلب الجهة المانحة للقرض معدل فائدة أقل لقبول إقراض تلك المنشأة.... وقد توصل العديد من الباحثين في بيئات أخرى إلى أن المراجعة المشتركة تخفض من خطر المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، ومن ثم زيادة الجودة المدركة من هذه المعلومات ، وبناءً عليه تقبل الجهات المانحة للقرض معدل عائد أقل لقبول إقراض المنشأة ، مما يترتب عليه انخفاض تكلفة التمويل بالإقراض.
- ينظر المقرضون إلى المراجعة بواسطة أكثر من مراقب الحسابات على أنها أكثر مصداقية وبالتالي فإن الإستعانة بأكثر من مراقب الحسابات مسئول عن عملية المراجعة يمكن أن تؤدي لحصول المنشأة المقترضة على إئتمان بتكلفة منخفضة . (i)
- تعتبر جودة عملية المراجعة إحدى المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في اشتراطات منح الائتمان المصرفي من ناحية ، وتتأثر بالمراجعة المشتركة من ناحية أخرى ، حيث تساعد جودة عملية المراجعة وسمعة مراقب الحسابات المرتفعة في حل مشاكل التعاقد بين المقرضين والمقترضين عن طريق الحد من مخاطر المعلومات المتعلقة بالمقترضين .. ويعتبر التخصص المهني مقياس لجودة المراجعة أيضا ...
- التقرير الصادر من عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموعة خبرات المراجعين الفنية والمالية مجتمعين ولاشك أن مجموع تلك الخبرات غالبا يكون أكبر من خبرة أحدهما فقط .
- المراجعة المشتركة إشارة لدقة وجودة البيانات والمعلومات المحاسبية لدى الشركات المقترضة
- من أسباب القول بأفضلية المراجعة المشتركة ، أن وجود أربعة عيون ليس كوجود عينيْن بالنسبة لاحتمالات كشف الأخطاء أو المخالفات. (ii)
- إن توافر مدخل المراجعة المشتركة يوفر الوقت اللازم لتعديل إجراءات المراجعة المخططة ، ويعطي القدرة لشركات المراجعة للتفاوض مع العميل على أتعاب أعلى ، قد يؤدي في النهاية إلى تمكن مراقبي الحسابات من تعديل إجراءات المراجعة المخططة ، بناءً على عوامل الخطر التي تم اكتشافها ؛ لذا فإن المدخل الذي يمكن أن يوفر لمراقبي الحسابات الوقت اللازم والتكلفة التي تغطي الجهد المبذول هو مدخل المراجعة المشتركة .
- رغم أن عميل المراجعة الذي تمثل أتعابه نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات المكتب قد يمارس بعض الضغوط على مراقب الحسابات ، حتى لا يتم التقرير عن السلوك الانتهازي للإدارة ، مما يفقد استقلاله ويؤثر بالسلب على جودة المراجعة (iii) ، إلا أن استخدام المراجعة المشتركة يسهم في تخفيض تأثير الارتباط الاقتصادي بالعميل على استقلال مراقب الحسابات مقارنة بالمراجعة الفردية .
- أن المراجعة المشتركة تسهم في المحافظة على الخبرة التي تم اكتسابها في مجال نشاط العميل في حالة تغيير أحد مكاتب المراجعة (iv) ، حيث يفترض أنه في ظل المراجعة المشتركة لا يتم تغيير مكنتي

المراجعة في نفس العام ، وبالتالي فإن الخبرة التي اكتسبها أحد مراقبي الحسابات (المستمر مع العميل) في مجال نشاط الشركة يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر أعمال الشركة

- أكدت بعض الدراسات مثل أمل حسين ^(٧) ، و Zerni ^(٧) إلى أن المراجعة المشتركة تلعب دوراً هاماً في خفض خطر المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، ومن ثم تعزيز ثقة المستخدمين في تلك المعلومات.

-
- (ii) أحمد أشرف عبد الحميد ، المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٩:١٦٥ .
- (iii) سمير كامل محمد عيسى ، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مجلد ٤٥ ، عدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١ - ٤٧ .
- (iv) أبو الحمد مصطفى صالح ، أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية ، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، مجلد ٢٩ ، عدد ٢ ، ٢٠١٥ ، ص ص 69-١٠٢ .
- (٧) أمل حسين محمد حسين ، المراجعة المشتركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية : دراسة مقارنة مع إطار مقترح ، *المجلة العلمية* ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الرابع والستون ، يونيو ٢٠١٨ ، ص ص ١٠١ - ١٢٦ .
- (vi) Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T., & Niemi, L. (2012). Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. Op. cit, 731-765.
